الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة):
- رباحي ابراهيم
- بورزق فاطمة الزهراء

تحت عنوان

إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر 2017-1980

دراسة قياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

لجنة المناقشة:

د. زغبة طلال	جامعة المسيلة	رئيســـا
د. جاب الله مصطفى	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د. بلخضر سعيد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و تقدير:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد:

نشكر أولا وأخيرا الله سبحانه وتعالى على نعمته العظيمة ونحمده على فضله علينا بإتمام الدراسة ونرجو الله أن ينفع بها كل من يطلع عليها، كما نتقدم بالشكر للوالدين الكريمين اللذان كان لنا خير سند .

ويسرنا أن نتقدم بأوفر وأبلغ معاني الشكر والتقدير لكل من ساعدنا في اعداد هذه المذكرة ونخص بالذكر الدكتور جاب الله مصطفىعلى قبوله لطلبنا وتأطيرنا حيث كان داعما لنا معنويا وموجها ومرشدا منذ البداية حتى النهاية.

فجزا الله الجميع كل الخير...

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لأسعار و أسواق النفط

الفصل الثاني

الصدمات النفطية للفترة 1980 -2017

الفصل الثالث

انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر دراسة تطبيقية

فترة الدراسة 1980- 2017

المقدمة

الخاتمة

مقدمة عامة

مدخل:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي،فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود،الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية،فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها،فقد تكفي صدمة نفطية واحدة تشل اقتصاديات قائمة وحركة فاعلة في الاقتصاد، لتصل فيما بعد إلى إحداث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية،ولما كانت لأسعار النفط أثارا مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) و الدول المستهلكة (لمستوردة)،كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، واستطاعت الدول الصناعية في الكثير من الأحيان ضمان إمداداتها من النفط بأبخس الأسعار لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية ، وخاصة فترة السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين،باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق ، التوازنات الداخلية والخارجية،إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية بداية من ، سنة1986 حتى سنة 2007 وآخرها سنة 2014 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط نزولا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، وترتب عن ذالك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات،أسعار النفط خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت نزولا حادا منذ سنة 2014 بعد ارتفاع وصل إلى ذروته في سنة 2012 ،وهو ما دفعنا إلى دراسة موضوع تأثير تقلبات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر الذي له الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات الجزائرية ومن هنا أصبح من الضروري جدا وضع إستراتجية فعالة لتنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الاتكال المفرط على ما تجود به حقول المحروقات من نفط وغاز . ومن اجل تسليط الضوء عل الموضوع نعتمد إلى طرح الإشكالية التالية: **فيما تتمثل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر وما هي الأساليب المتبعة لتنويع**

مقدمة عامة

الاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية للمحروقات وعلى رأسها النفط؟وللإجابة,نطرح تساؤلات فرعية التي تمهد وتساهم في الوصول إلى إجابات موضوعية للإشكالية:

1) ماهي العوامل المحددة لأسعار النفط؟

2) ما مدى تأثير الصدمات النفطية على حجم الصادرات في الجزائر؟

3) ماهي السياسات المتبعة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات في الجزائر؟

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة نقترح الفرضيات التالية:

1) تتحدد أسعار النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العالمين على هذه المادة في الأسواق العالمية.

2)يمثل النفط الحصة الأكبر من حجم الصادرات الجزائرية وبالتالي فالإرادات المحصلة من هذه الصادرات تتعرض لنزول حاد أو ارتفاع ضخم وبالتالي أي صدمة نفطية يقابلها عجز أو فائض في مختلف توازنات الاقتصاد الجزائري.

3)يعدصندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية إستراتجية غير فعالة في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر لذا وجب تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع أهم أسباب اختيار الموضوع إلى:

1)اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات

2)انعكاس تقلبات أسعار النفط على مختلف السياسات الاقتصادية في البلد

3)إثراء البحوث والدراسات السابقة التي عملت على إيجاد حلول لتنويع اقتصاد الوطن

مقدمة عامة

أهمية الدراسة

– أهمية قطاع النفط في معظم الدول المصدرة له خاصة الجزائر التي يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات بصفة كبيرة

– أهمية الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

– محاولة تشخيص ووضع إستراتجية واضحة المعالم وذات نضرة استشرافية من اجل التخلص من التبعية للمحروقات وتنويع الصادرات الجزائرية لبناء اقتصاد متنوع وفق منهج معين.

أهداف الدراسة

– إبراز أهم أسباب تقلبات أسعار النفط وأثارها على الاقتصاديات الريعية

– محاولة إعطاء حلول على المدى القريب والبعيد لتنويع الاقتصاد الجزائري .من خلال تنويع الصادرات.

– استشراف ووضع خطة لتجاوز الأزمات لكي لا نقع في المشاكل الاقتصادية.

منهجية الدراسة

إن معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلة الدراسة مع إثبات أو نفي صحة الفرضيات المعتمدة, تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة ,وبما أن الدراسة تتكون من جزئين:جزء نظري وجزء تطبيقي فان ذالك يستوجب الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف وتفسير الأهداف والظواهر المتمثلة بالجوانب النظرية الخاصة بالنفط و الصادرات من جهة أخرى , كذالك المنهج التاريخي الذي يهدف لبناء الوقائع الماضية الخاصة بقطاع النفط في الجزائر ’أما الجزء التطبيقي فسيتم الاعتماد عل المنهج التحليلي و الإحصائي الذي سيتم من خلاله تحليل التطورات الخاصة بأسعار النفط وتأثيرها على الصادرات في الجزائر , ويظهر هذا المنهج في الفصل الثالث وذالك من خلال الدراسة القياسية المعتمدة في هذه الدراسة وذالك بهدف الوصول لحل المشكلة المدروسة "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الصادرات في الجزائر من1980الى 2017" وتحليلها وتفسيرها والوقوف على دلالتها والخروج بنتائج .

مقدمة عامة

حدود الدراسة

-الحدود الزمنية:نظر لكون أسعار النفط تحضي بتقلبات سريعة وكبيرة تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية عامة وعلى الصادرات خاصة لذا أخذنا فترة 1980-2017 بما أنها فترة تحظى بعدة صدمات نفطية أثرت على الاقتصاد الوطني .

-الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر

-الحدود الموضوعية:تتمثل حدود الموضوع في دراسة الصادرات في الجزائر التي يعتمد اقتصادها على قطاع النفط في ظل التقلبات الحادة في الأسعار.

هيكل الدراسة

للإحاطة بجوانب الدراسة سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الأول الإطار النظري لأسعار النفط,حيث سيتم فيه التطرق إلى دراسة أسعار النفط ومراحل تطورها كما يتناول أنواع ومحددات سعر النفط في الأسواق النفطية العالمية بالإضافة إلى الأسواق العالمية للنفط،آما الفصل الثاني سيخصص للصدمات النفطية للفترة 1980الى 2017 بحيث سنتناول أهم الصدمات التي حدثت خلال هذه الفترة , وأخيرا الفصل الثالث سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية تحت عنوان انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر كما سيتم التطرق إلى استراتجيات تخطي التبعية النفطية .

الدراسات السابقة:

لغرض إثراء جوانب البحث تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس جوانب الموضوع أو جزء منه ومن بينها مايلي:

بالقلةإبراهيم,**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر**,(أطروحة الدكتوراه,جامعة الشلف,2014-2015).

وكان غرض الباحث من هذه الدراسة إبراز مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر بصفة خاصة إتباعها للحد من الآثار السلبية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة من خلال الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين نمو الإيرادات والنفقات العامة من جهة وأسعار النفط من جهة أخرى في الدول العربية المصدرة للنفط وأيضا تبيان مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى الاستقرار الاقتصادي حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في عرض محددات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية كما استخدم أيضا المنهج التاريخي لإبراز مختلف السياسات التي اتخذتها الدول العربية المنتجة للحد من تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للفترة 1973-2012 حيث شهدت هذه الفترة حدوث صدمات نفطية بدءا بالطفرة النفطية الأولى سنة 1973 لتليها الصدمتان النفطيتان لسنتي 1986و1998 ومرورا بالأزمة النفطية لسنتي 2008و2009.

وقد توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:

- تحتل البلدان العربية النفطية مكانة بارزة على خارطة النفط العالمي وما يؤكد ذالك استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية من النفط كما تشكل العائدات النفطية المحرك والعصب الأساسي لهذه الاقتصاديات في هذه الدول من خلال تعزيز رصيد ميزانيتها.
- اعتمدت الدول العربية على السياسة المالية التي تتمثل في انه من الصعب خفض حجم الإنفاق العام أثناء هبوط أسعار النفط حيث تعتبر النفقات العامة أداة أساسية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.
- لقد أدت تقلبات والتذبذبات في أسعار النفط وعدم استقرارها إلى حدوث صدمات حادة أثرت بشكل كبير على الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة.

- ان اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة قد جعل موازنتها العامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية وبالتالي التأثير على حجم الإيرادات العامة التي تمثل الجزء الأكبر في الخزينة العامة.

موري سمية,**اثأر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة اقتصادية,**(أطروحة دكتوراه,جامعة تلمسان,2014-2015).

وكان غرض الباحثة في هذه الدراسة هو إبراز الجهات المنتجة والمستهلكة في الأسواق النفطية العالمية ودورهم في التأثير على أسعار النفط ثم تحليل التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر وإبراز استراتجيات التنمية الاقتصادية الوطنية وأيضا تبيان اثر تغير أسعار النفط على مختلف المتغيرات الاقتصادية الجزائرية حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وذالك لتوضيح أهم الحيثيات التي تحيط بالموضوع كما استعملت المنهج القياسي لمعرفة مدى تأثير أسعار النفط على مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني.وقد توصلت الباحثة إلى ما يلي:

- تعتبر 1973 منعرج تاريخي في الصناعة النفطية.
- أثرت التقلبات الحادة في الأسعار على العائدات النفطية للدول العربية المصدرة عامة والجزائر خاصة.
- تعتمد الجزائر في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها الاقتصادية على العوائد النفطية وبالتالي تعزيز قدراتها الإنتاجية.
- تبنت الجزائر منذ الاستقلال في بناء اقتصادها المخططات الثلاثية والرباعية من خلال تطبيق إستراتجية التصنيع وذالك بالتركيز على قطاع الصناعة على غرار القطاعات الأخرى.

داود سعد الله,**اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2001,**(مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر,2011-2012)

مقدمة عامة

وكان هدف الباحث في هذه الدراسة هو إبراز علاقة تقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية بالسياسة المالية الجزائرية ,وتوضيح الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للاقتصاد الوطني وتبيان اثر الصدمات النفطية على بنود الموازنة العامة للدولة حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتاريخي في عرض تطور صناعة النفط في ظل الأزمات السعرية وأيضا عوامل اختلال التوازن سوق النفط وأثرها على السياسات الحكومية وأخيرا استخدم المنهج القياسي في إيجاد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر,وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- انتهجت دول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية والشركات العاملة في صناعة النفط سياسات واليات بهدف توجيه الأسعار في السوق النفطية العالمية
- تتسم الشركات النفطية باحتكار القلة ومن أهمها الكارتل النفطي.
- تسجيل عجز في الاستثمارات النفطية بسبب عدم قدرة العرض النفطي على مواكبة نمو الطلب العالمي المتسارع منذ سنة 2004
- لعب صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر دورا مهما للغاية اذ تم تسديد المسبق للمديونية الخارجية المستحقة عام 2006

مقدمة عامة

مقدمة:

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط الذي احتل مكانة عالمية, ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتجي تعتمد عليه جميع دول العالم في استعمالاتها وحياتها اليومية في كل المجالات ,كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير, بالإضافة إلى كونه احد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

ولقد شهدت أسعار النفط عدة تغيرات وتطورات أثرت على المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بشكل كبير بأسعاره سواء بالارتفاع أو الانخفاض,وهذا ما أدى إلى حدوث عدة صدمات واجهتها الدول المصدرة والمستوردة, ومن ابرز تلك الصدمات صدمة 1986 التي أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب, ثم صدمة 1998 التي أدت إلى تدهور أسعار النفط إلى ما يقل عن 10دولار أمريكي للبرميل,يليها صدمة 2004 التي سجلت أرقاما قياسية في مستوى الأسعار وكذالك صدمة 2009 وصولا إلى صدمة 2014 التي كان أثرها واضحا على معظم الاقتصاديات.سيتم في هذا الفصل عرض الإطار النظري لأسعار وأسواق النفط من خلال مبحثين كما يلي: مدخل لأسعار النفط ثم المبحث الثاني انعكاسات تقلبات أسعار النفط على دول العالم.

المبحث الأول:مدخل لأسعار النفط

يعتبر النفط احد مصادر الطاقة الأكثر أهمية إذ يستعمل بنسبة كبيرة في تشغيل المصانع ووسائل النقل وتوليد الكهرباء في مناطق كثيرة من العالم فمنذ اكتشافه خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذالك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل كبير أو بآخر في تغير أسعاره وتقلبها إضافة إلى كونه سلعة فهو يتحدد على أساس العرض والطلب ومجموعة من المحددات التي تحكمه وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث خصص المطلب الأول لمراحل تطور أسعار النفط أما المطلب الثاني عرض فيها أسعار النفط ومحدداتها وفي المطلب الثالث تم التعرض إلى الأسواق العالمية للنفط

المطلب الأول:النفط ومراحل تطور أسعاره

باعتبار إن النفط سلعة ومادة إستراتجية حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية تؤثر في العديد من المجالات وتتأثر بالعديد من العوامل كما مرت أسعار النفط بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وعليه سيتم الإشارة في هذا المطلب إلى تعريف وخصائص النفط إضافة إلى مراحل تطور أسعاره.[1]

أولا- النفط وخصائصه:

إن كلمة نفط هي في الأصل كلمة لاتينية بتر وليوم مركبة من كلمتين وتعني زيت الصخر[(1)]كما يعرف بأنه سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأكسجين والنتروجين يتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه إلى أن يخرج إلى السطح بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق والفوالق كما انه يوجد في الطبيعة إما في الحالة الصلبة أو شبه الصلبة كعروق الإسفلت,أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو غازية [(2)] .وتتمثل خصائصه باعتباره مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر وتركيبته الكيماوية فريدة حيث إن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره,كما انه مصدر ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.

ثانيا- مراحل تطور أسعار النفط:

إن تاريخ النفط يظهر بان أسعاره لم تخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذالك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى وقبل الخوض في التطور التاريخي لأسعار النفط لابد من التطرق إلى تعريف السعر النفطي[3]:وهو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها

---

[1]: حمد بن محمد آل الشيخ.**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**,الرياض,دار مكتبة الملك فهد الوطنية2007,ص.70

2 :ببواري حسني,**البترول:أهميته,مخاطره وتحدياته**,العراق,دار تاريس,2006,ص.9

3:أمال رحمان,**النفط والتنمية المستدامة**,أبحاث اقتصادية وإدارية,العدد الرابع(2008),ص.179

بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذالك الشيء المنتج.

1-مرحلة الأسعار المعلنة:اعتمدت طريقة تسعير النفط الخام في مراحلها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية أي موطن الصناعة النفطية الحديثة فمنذ اكتشاف النفط سيطر على الصناعة النفطية عدد قليل من الشركات لذالك اتصفت باحتكار القلة حيث اخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار التي كانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول .

2.مرحلة الأسعار المتحققة:هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء التسهيلات أو الحسومات المتنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كحسم من الأسعار المعلنة أو تسهيلات في شروط الدفع وبالتالي فهو عبارة عن الأسعار المعلنة ناقصة الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري وقد ظهرت منذ فترة أواخر الخمسينات بحيث عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة ثم الشركات الوطنية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

3:مرحلة الأسعار الفورية (الآنية):هي أسعار الوحدة المتبادلة آنيا أو فوريا فهي مجسدة لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية.

4:مرحلة الأسعار للكلفة الضريبية:هي التي تكون معادلة لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إليه قيمة الدخل والربح إذن فهي تعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات لحصولها على برميل من النفط الخام وهي في نفس الوقت تمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل منها يعني البيع بالخسارة.

5: مرحلة أسعار الإشارة أو المعدل: يظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات وهو عبارة عن أسعار النفط الخام والتي تقل عن الأسعار المعلنة وتزيد عن الأسعار المتحققة أي أنها الأسعار المتوسطة بين الأسعار

المعلنة والأسعار المتحققة ويتم احتسابها بناء على معرفة وتحديد متوسطات الأسعار المعلنة والمتحققة لعدة سنوات.

المطلب الثاني:محددات أسعار النفط

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية كما يلي :

أولا- الطلب العالمي على النفط:يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع تلك الحاجات سواء كانت لإغراض استهلاكية أو لإغراض إنتاجية[1] .وتتمثل العوامل التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط فيما يلي:[2]

1- متوسط دخل الفرد:يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا فكلما ارتفع زاد معه حجم استهلاكه من الطاقة وهذا يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة وذالك من خلال مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

2-سعر السلعة:يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن اثر هذه الأخير على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية فيلاحظ إن هذين العاملين يكون تأثيرهما اكبر في الفترة الطويلة فقط بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

3-هيكل الناتج الوطني:إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذالك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف

1:براهيم بلقلة,**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ففي الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر.**(أطروحة دكتوراه,جامعة الشلف,2014-2015),ص.24

2:داود سعد الله,**الأزمات الاقتصادية والسياسات المالية في الجزائر** :دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية (الجزائر,دار هومه,2013)ص.25

للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعة الاستخراجية.

4-المناخ:يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء و الحرارة في الصيف كما يتحدد الطلب على النفط إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها انه طلب مشتق أي انه مشتق من الطلب على المنتجات النفطية بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية إلى جانب اشتراكه مع بائل الطاقة الأخرى في انه طلب بديل بمعنى انه لا يمكن دراسته مستقلا على دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة.

ثانيا,العرض العالمي من النفط:إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم وتتمثل العوامل التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض كما يلي:

1. **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:**تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد إن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو حف أبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا او الزيادة في الطاقة الإنتاجية .
2. **السعر:**تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3. **المستوى التكنولوجي والفني لأدوات الإنتاج:**يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.
4. **المصادر البديلة للنفط وأسعارها** :تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض النفطي فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.
5. **الحروب و الأحداث السياسية:**قد تكون ناجمة عن حروب أهلية وإضرابات مما يؤدي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمية أو ربما توقفها مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.[3]

المطلب الثالث :الأسواق العالمية للنفط: تختلف السوق النفطية عن باقي الأسواق بارتباطها بسلعة إستراتجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها وعليه مرت الأسواق العالمية للنفط بتغيرات مختلفة كما يلي:

أولا:الأسواق النفطية العالمية وتطورها التاريخي :

تضم السوق العالمية للنفط كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض ومشترين أو مستوردين وهم جانب الطلب ويمكن وصفها بأنها سوق احتكار القلة كما يمكن وصف الوضع داخل كل المجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا كم شهدت السوق النفطية العالمية منذ اكتشافها عدة تطورات مرت بها كما يلي:[4]

[3]:حسين عبد الله,**مستقبل النفط العربي**،(بيروت,مركز دراسات الوحدة العربية,2006),ص.27
4:أميرة إدريس,**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية :دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة1980-2014**(أطروحة دكتوراه,جامعة تلمسان ,2015-2016),ص ص.129-130
*:تتمثل في ستا ندر جرسي وشل,بريتش بترو ليوم البريطانية ,تكساكو ,موبيل,ستاندارد كاليفورنيا.

1-الفترة 1857-1870:كانت السوق النفطية في هذه الفترة التنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الأخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية .

2-الفترة 1870-1960:أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وذالك من خلال تحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير وعرفت في عام 1927 عقد اتفاقية اكناكاري بين هذه الشركات والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ولهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات الخاصة في ضل محدودية دول المنتجة للنفط.

3-الفترة 1960-1973:مع تأسيس الأوبك قل احتكار الشقيقات السبع* وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها.

4-الفترة 1973-1980:في هذه الفترة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبك حيث عندما ارتفعت الأسعار وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط وزاد الإنتاج للدول النفطية من خارج أوبك مما اثر سلبا على موقف أوبك وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

5-الفترة 1980-2015:في هذه الفترة أصبحت السوق النفطية تضم عددا اكبر من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوقا تنافسية ولكن بعد اختلال العرض و الطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمداد النفطي خارج الأوبك عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية حيث كان الانخفاض في الأسعار في سنة 1986و1998و2008 والارتفاع الأكبر بين 2003و2007و2010 وقلة الطلب على النفط في سنة 2015 جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية.

ثانيا:أنواع الأسواق النفطية العالمية :

نتيجة المتغيرات والتطورات التي مست الصناعة النفطية بين الشركات الكبرى والدول المنتجة للنفط وكذالك التطور في طرق بيع وشراء النفط الخام أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من الأسواق النفطية المتمثلة في :

1-الأسواق الفورية:إن السوق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات وفي حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فان قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة وتتواجد أهم الأسواق الفورية للنفط الخام في أوروبا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) آسيا (سنغافورة) وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.[5]

2-الأسواق النفطية الآجلة:تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم اجله شهر للنفط الخام فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في اجل أدناه 15 يوما.[6]

3-الأسواق النفطية المالية الآجلة(البورصات):وتسمى أيضا سوق الأوراق أو العقود أين يتم تحويل الوحدة للقياس من البرميل النفطي إلى البرميل الورقي كما تعرف على أنها الأسواق التي يتم فيها تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام أو أي منتج نفطي بتاريخ لاحق في الغالب يتم تحديده بالأشهر التي قد تصل إلى 72 شهرا وبسعر يحدد فترة إبرام العقد ومكان التسليم غير ان العقود التي يتم تحويلها إلى مبادلات فعلية هو قليل جدا

---

[5]:بلقلة,مرجع سبق ذكره,ص.29.

6 :بوجمعة قويدري قويشح ,**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**(مذكرة ماجستير,جامعة الشلف,2008-2009),ص.62

فالسوق الآجل ينسب دائما إلى السوق المالية أين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الأحيان للاحتياط من تقلبات أسعار النفط ويتم التفاوض على العقود الآجلة في البورصات وبصفة خاصة نيويورك ولندن وسنغافورة.

المبحث الثاني, انعكاسات تقلبات أسعار النفط على دول العالم:

على اعتبار التقلبات النفطية ظاهرة اقتصادية متكررة حملت العديد من الآثار على الاقتصاديات خاصة منها النفطية كان لا بد من الإحاطة بمخلفات هذه التقلبات ومعرفة مستقبل النفط في ظل التطورات الحاصلة.

المطلب الأول :انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

إن تذبذب أسعار النفط نزولا وصعودا من خلال مختلف الأزمات التي مرت بها ولدت أثارا مختلفة على الاقتصاديات للدول المصدرة والمستوردة له.

أولا,الدول المصدرة للنفط:[7]

1-في حالة ارتفاع أسعار النفط:تحقق الدول المصدرة للنفط مكاسب اقتصادية علاوة على المكاسب السياسية حيث يؤدي الارتفاع إلى:

-زيادة عوائد النفط على اعتبارها أهم الإيرادات لأغلب هذه البلدان وتنفيذ البرامج الطموحة في مسار التنمية.

-تزويد النشاط الإنتاجي برأس المال اللازم لاستقطاب اليد العاملة.

-زيادة الفوائض والاحتياطات النقدية ,انفراج في المديونية الخارجية وتحسين رصيد ميزان المدفوعات والميزانية العامة

[7]: بوجمعة قويدري قويشح ,المرجع نفسه,ص79.

-زيادة الإنفاق في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية بما في ذالك النفقات العسكرية والتسلح.

2-في حالة انخفاض أسعار النفط:إن الانخفاض في أسعار النفط عبر الزمن يؤدي إلى أثار سلبية تصل إلى درجة وخيمة على الاقتصاديات المصدرة للنفط عكس الحالة الأولى حيث تؤدي إلى:

-انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة

-ظهور عجز في الموازنة العامة وتقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية

-ظهور وتفاقم المديونية الخارجية وتفاقم عجز موازين المدفوعات

-التخبط في مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم البطالة...الخ

ثانيا,الدول المستوردة للنفط:[8]

1-في حالة ارتفاع أسعار النفط:إن الشيء الملاحظ انه كلما كانت تقلبات أسعار النفط باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث أثار سلبية على اقتصاديات الدول المستوردة والمستهلكة للنفط مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي منه علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات الذي يسبب انخفاض القدرة الشرائية وهو ما يدخل هذه الدول في ضغط رهيب ويصل الأمر بها إلى التحايل لتقليل الأسعار والعمل على تنمية الطاقات البديلة للنفط واللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات الإستراتجية التي تتبنها في الحالة انخفاض الأسعار

2-في حالة انخفاض أسعار النفط:إن حالة الانخفاض في الأسعار هو الهدف الذي تسعى الدول الصناعية إلى إبقائه دائما ذالك إن تبعيتها الخارجية للنفط تكون اقل حدة وان النمو الاقتصادي من شانه أن يزيد وتزيد معه عوائدها وإيراداتها من جراء الحصول على النفط الرخيص كما تزيد المحزونات الإستراتجية لهذه الدول .

[8]: :أميرة إدريس,,مرجع سبق ذكره,ص.135

المطلب الثاني:علاقة العوائد النفطية بالتنمية في الدول:

أولا,على الجانب الاقتصادي:

تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق نسب نمو مرتفعة في قطاعي الصناعة والزراعة وكذا التجارة الخارجية حيث تتعلق بعلاقة طردية مع الإيرادات المحصلة من قطاع النفط حيث تساهم هذه الأخيرة بأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي .حيث ما زالت عوائد النفط تمثل الأساس لتطوير التنمية في البلدان المصدرة .

ثانيا,على الجانب الاجتماعي :

1-تحسين للمستوى المعيشي في الدول المصدرة للنفط بارتفاع مستوى دخل الأفراد زيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي التعليمي آو الصحي وتحتل دول الخليج المراتب الأولى عالميا وعربيا في متوسط الدخل.

2-سمح التوسع في المشاريع والاستثمارات بتقليص البطالة وتوفير مناصب شغل لفئة كبيرة من المجتمع

3-نجحت الدول المصدرة للنفط بتوفير المرافق العامة ووسائل الرفاهية والأكثر من ذالك نجحت الدول في توفير الأساسيات والكماليات من حاجيات أفرادها.

خلاصة الفصل الأول:

وكحوصلة لما سبق يستخلص أن النفط يمثل المحرك الرئيسي لاقتصاد العالمي فهو من أهم المعاير الرئيسة التي لها تأثير عالمي سواء من الناحية لاقتصادية أو السياسية وهو من الداعمات التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية ومن بين جميع مصادر الطاقة الأخرى يعد النفط من أكثر السلع الإستراتجية تداولا عالميا كما يساهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي وفي إيرادات الدولة وفي ميزان المدفوعات والصادرات الخارجية بالإضافة إلى ذالك يلعب النفط دورا أساسيا في إنشاء الصناعة والخدمات .

تعتبر أسعار النفط إحدىأهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤثر على الكثير من الدول ويعود ذالك إلى ربط سعر البرميل بقوة العرض والطلب واليات السوق الحرة كما عرفت السوق النفطية ارتفاع وانخفاض في الأسعار مما نتج عنها عدة صدمات كانت لها الآثار الاقتصادية وخيمة على الدول المصدرة بالدرجة الأولى وعلى الدول المستهلكة بالدرجة الثانية.

مقدمة:

بعد حفر أول بئر نفطي سنة 1858,بيع برميل الخام ب 20 دولار فكان محل إغراء للأفراد والمؤسسات حفر الآبار مما أدى إلى زيادة المعروض وانخفاض السعر الذي أصبح فيما بعد محتكرا في يد الشركات النفطية ومع منتصف القرن العشرين بدأت رياح الأزمة تعصف بهذا السعر صعودا ونزولا ، وهو ما تعرف بالصدمات النفطية وكان من أهم هذه الصدمات الصدمة لسنة 1973و1986 ثم صدمة1998و2007 و آخرها سنة 2014التي كان أثرها واضحا على معظم الاقتصاديات. سيتم في هذا الفصل عرض الصدمات النفطية للفترة 1980- 2017 من خلال ثلاث مباحث كما يلي:المبحث الأول الأزمات النفطية التي حدثت في الفترة من 1970الى1985 إما المبحث الثاني فحدد لفترة 1986الى1999 أما المبحث الثالث فحدد لفترة 1999الى 2017.

المبحث الأول :الفترة من 1970-1985:

المطلب الأول: الأزمة النفطية الأولى 1973

أولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985

سيتم تسليط الضوء على مختلف التغيرات و التطورات التي طرأت على أسعار النفط واهم الأزمات النفطية التي شاهدتها خلال هذه الفترة .

الجدول رقم (1):

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.29

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر	12.70	17.25	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01

تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985 .الوحدة (دولار/برميل)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه استقرار أسعار النفط في أوائل السبعينات عند مستويات متدنية تراوحت ما بين أكثر من 10 دولار للبرميل سنة 1974 وتراوحت الأسعار بين 11 و 1.67 و 3.05 دولار للبرميل لترتفع إلى 12 دولار خلال الفترة الممتدة من 1975-1978 لترتفع بعد ذالك إلى حوالي 32.38 دولار سنة 1982 هذا ما شجع الدول النفطية خارج الأوبك على رفع الإنتاج مما أدى بعدها إلى انخفاض الأسعار لتصبح عند مستوى 27.01دولار للبرميل سنة 1985 ونشير إلى أن خلال هذه الفترة عرف العالم أزمتين الأولى كانت سنة 1973 1979.[1]

ثانيا: أزمة 1973-1974

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع الأسعار للنفط الخاص بها وذلك عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد و اتخذت القرار وفق الاعتبارات التالية :

1-حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار

2-ربط أسعار النفط بأسعار مصادر الطاقة البديلة والمنافسة

3-ربط السعر النفطي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية

[1] العمري علي,**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)**,مذكرة ماجيستر ,كلية العلوم الاقتصادية,اقتصاد كمي,جامعة الجزائر,2008,س18.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة للكيان الصهيوني (الولايات المتحدة الأمريكية ,هولندا,بريطانيا....الخ) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة للكيان الصهيوني

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة 1973 أهمها:

1-انخفاض قيمة الدولار:شهد الدولار الأمريكي انخفاضا كبيرا سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما اثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2-المنافسة العالمية للنفط:إذ ارتفعت المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على اكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقلص التموين النفطي فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة .

3-تضاعف قوة الأوبك :مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء الأوبك 13 دولة ,7دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل ما مكن الأوبك امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي .

بعد أزمة النفط عام 1973 استطاعت الدول العظمى ان توجد لنفسها موقعا هاما في سوق النفط العالمي بفعل كفاءتها وتماسكها وتنظيمها السليم للمستقبل واتبعت لتحقيق ذالك مجموعة من القواعد والسياسات المعتمدة على مقومات أساسية وهامة نورد بعضها فيما يلي :[2]

1-تبني سياسة التأثير المباشر والغير المباشر على العرض والطلب على النفط كأداة لإدارة السوق .

[2] صديق محمد عفيفي,**تسويق البترول**,مكتبة عين الشمس,القاهرة,2003, ص275.

2-وضع العديد من الحوافز الجمركية والقيود الكمية على استيراد النفط,بهدف الضغط على الطلب على النفط ومشتقاته,ودعمت القوانين والإجراءات الاقتصادية أو البيئية المؤدية إلى الحد من استخدام النفط واستهلاكه.

3-زيادة إنتاج النفط الخام خارج الأوبك بشكل عام والدول العربية بشكل خاص وذالك بدعم وزيادة الاستثمار في مجال البحث عن النفط في الدول الغربية وغيرها.

4-إنشاء وكالة دولية للطاقة تضم الدول الغربية الصناعية فقط من اجل رسم السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى الحد من الاستهلاك النفط وزيادة إنتاجه خارج الأوبك وداخل دولهم.

5-بناء مخزون استراتجي وتجاري من النفط لتامين الإمدادات والحد من ارتفاع أسعاره

6-توجيه السياسات الاقتصادية والمالية والمنظمات المعنية بالشؤون الاقتصادية العالمية ككبريات المؤسسات المالية والعالمية للاستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للنفط في دول العالم الثالث بهدف تقليل أهمية النفط داخل الأوبك وخاصة النفط العربي.

المطلب الثاني:أزمة 1979

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وان الدول المصدرة لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها بذالك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم العالمي.[3]

[3] هناء مغزليي ,**انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)**,مذكرة ماستر,تخصص مالية,علوم التسيير, المركز الجامعي عبد الحفيظ وبصوف,ميلة,2016, ص69.

مع اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ووصل البرميل إلى 36 دولار في سنة 1980،ثم بعدها ذلك تابعت الأسعار انحدارها حتى وصلت إلى 27.5 دولار سنة 1985.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية سنة 1979 في النقاط التالية:

1-انخفاض الإنتاج الإيراني :أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7 برميل يوميا سنة 1978 إلى 3167.9 سنة 1979 وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر إنتاجه وقد أدت هذه المنافسة إلى رف الأسعار.

2-تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الاوبيك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها

المبحث الثاني:الفترة من 1986-1999

المطلب الأول:أزمة 1986

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة السابقة الذكر واهم الأزمات التي عرفتها هذه الفترة.

أولا,تطور الأسعار خلال الفترة 1986-1999 [4]

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
السعر	13.0	17.7	14.2	17.3	22.2	18.6	18.4

[4] هناء مغزليي,مرجع سبق ذكره,ص71.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5

جدول رقم (2) تطور الأسعار خلال الفترة 1986-1999 الوحدة الدولار/البرميل.

يتضح من خلال الجدول رقم (2) إن أسعار النفط شهدت انخفاضا من 27.01 دولار سنة 1985 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى زيادة الإنتاج من طرف الدول النفطية خارج الأوبك ما نتج عنه ارتفاع العرض وانخفاض الطلب وعرفت الأسعار بعد ذالك تذبذبا صعودا ونزولا حي بلغ السعر سنة 1987 .17.7 دولار للبرميل لينخفض بعد ذالك إلى 14.2 دولار سنة 1988 ليعاود الارتفاع إلى 17.30 سنة 1989 كما عرفت فترة التسعينات تغيرات في الأسعار حيث وصلت الأسعار إلى 22.3 دولار سنة 1990بسبب أزمة الخليج الثانية كما سجلت الأسعار بعد ذالك انخفاضا ملحوظ سنة 1998 تقدر ب12.3دولار وذالك راجع إلى قرار منظمة الأوبك برفع الإنتاج مما أدى إلى انخفاض الطلب على المادة النفطية وانخفاض الأسعار.

ثانيا: أزمة 1986

إن الأزمة النفطية لسنة 1986 تختلف عن الأزمتين السابقتين حيث انه هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى أسعار متدنية بسبب زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي ويمكن توضيح الأسباب لهذه الأزمة فيما يلي :[5]

[5] إدريس أميرة,مرجع سبق ذكره,ص159.

1-الاختلاف الواقع بين أعضاء منظمة الأوبك:منذ بداية الثمانينات لجأت الأوبك إلى نظام الحصص الذي فرضته عل جميع الدول المنظمة للضغط على الأسعار حتى تبق عند المستوى الذي يتناسب مع احتياجاتها والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ونذكر أن أوبك قد حددت حصتها الكلية ب 17 مليون برميل في اليوم حيث لعبت السعودية الدور الفعال للمحافظة على مستوى الإنتاج ليتناسب مع الأسعار باعتبارها من اكبر الدول المنتجة التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من 10 مليون البرميل في اليوم ولهذا كانت السعودية تعمل بطاقة تصل إلى 6 مليون برميل في اليوم لكن السعودية رأت بان حصتها في السوق قد تقلصت الأمر الذي دفعها إلى تخفيض نفطها ب 3 دولارات وبالتالي فان النفط العربي الخفيف قد بلغ 25.11 دولار للبرميل وهو اقل من السعر الرسمي المحدد من طرف أوبك عند حدود 28 دولار سنة 1985 أي أن أوبك عرفت أزمة حقيقية في تحديد الكميات المتبقية التي لم تحترم من طرف بعض الدول وفق السعر المتفق عليه.

2-الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج الأوبك في تخفيض الأسعار:خاصة النرويج وسلطنة عمان مما جعل دول الأوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها.

3-محاولة الدول الصناعية المستهلكة التكيف مع تصحيح الأسعار : وذالك عن طريق الاتجاه إلى تخزين النفط وتشير التقديرات إلى وصولها في بعض الأحيان إلى حجم 5 مليار برميل مما أدى في نهاية الأمر إلى الضغط على السعار في الاتجاه التنازلي.

4-انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط : بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى أجبرت الدول الصناعية الكبر على تنمية مصادر بديلة للنفط وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي وبالتالي انخفض الطلب العالمي على النفط مما اثر على حصة الأوبك في السوق بحوالي 10 مليون برميل.

5-توسع المعاملات في الأسواق الآجلة:حيث أصبحت تحتل جزء كبير من التعاملات للنفط وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

المطلب الثاني:أزمة الخليج 1991 وأزمة 1998

أولا: أزمة حرب الخليج الثانية :1990-1991

يصعب تحديد الأسباب الحقيقية لازمة حرب الخليج الثانية حيث تغلب السياسة على المعطيات الاقتصادية :

1-الأسباب الاقتصادية:وتمثلت في الزيادة في حصص الإنتاج لدى أعضاء الأوبك وتجاوز السقف الإنتاجي المحدد مما أدى إلى انخفاض الأسعار بالإضافة إلى نتائج أزمة 1986 والخسائر التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للنفط.

2-الأسباب السياسية:

2-1: السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت الذي لم يحترم اتفاقية جويلية 1990 التي حددت فيها حصة الكويت التي تجاوزتها فيما بعد مما أدى بالعراق إلى اتهامها بالمسؤولية على انخفاض الأسعار

2-2:اختلاف العراق و الكويت حول ملكية حقل الرملية النفطية منذ 1936 والذي يقع بين الحدود العراقية والكويتية واتخاذ العراق ذالك سببا لضم الكويت إليه.

2-3:سعي العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية إلى رفع طاقته الإنتاجية ليصبح ثاني اكبر منتج للنفط في الأوبك بعد السعودية مما يهدد إستراتجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار التي تتعاون فيها السعودية.[6]

ثانيا,الأزمة الأسيوية1998 .

من بيع العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة نجد:

[6] العمري علي,مرجع سبق ذكره,ص25.

1- زيادة إنتاج دول خارج الأوبك : ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها في 1997ب 3280 ألف برميل يومي كل هذا المعروض لم يقابله طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق أسيا التي عانت من أزمة مالية كذالك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة .

2- عدم احترام نظام الحصص في أوبك:إذ عملت دول منظمة الأوبك في كل مرة على رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج لكنها لم تستطع في ضل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع افتتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوزها حصتها في الأوبك خلال الفترة التالية 1995-1998 لكنها لم تتردد في خفض الإنتاج منذ انهيار الأسعار في 1998 وخفض الإنتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الإنتاجية لمحدودة كالجزائر وقطر وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار حيث وصلت إلى 12 دولار لسلة الخامات الأوبك وهذا ما خلق أزمة أخرى للدول المنتجة.

3- زيادة المعروض النفطي : لقد أثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي عام 1998 بشكل كبير مما اثر على الأسعار بشكل كبير حيث برز دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير إلى زيادة هذا المخزون في بداية 1997 وحتى أوت 1998 ب 10 مليون برميل .[7]

المبحث الثالث,الفترة 1999-2017

سوف نتناول في المبحث تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017 مبررين فيها أزمة 2004 لانخفاض أسعار النفط وأزمة 2008 والارتفاع الغير مسبوق (2010-2013) وأزمة انهيار النفط (2014-2017).

المطلب الأول: أزمة 2004

أولا, تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السعر	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1	94.4

[7] صديق محمد عفيفي,مرجع سبق ذكره,ص280.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السعر	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5	47.16	43.12

جدول رقم(3) يمثل :تطور الأسعار خلال الفترة 1999-2017 الوحدة الدولار/البرميل.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن أسعار النفط عرفت تطورا ملحوظ منذ الألفين بالرغم من التراجع البسيط منذ 2001 حيث قدر السعر ب 23.1 دولار للبرميل ثم واصلت الأسعار بعد ذالك في الارتفاع من 2002الى 2007 على التوالي أين وصل السعر إلى 69.1 دولار للبرميل .لتشهد بعد ذالك الأسعار ارتفاعا غير مسبوقا سنة 2012 حيث وصلت الأسعار إلى 109.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع 77.4 دولار سنة 2010 أي زيادة قدرها 32 دولار لتنخفض بعد ذالك بشكل ملحوظ من 2014 إلى 2017 ادني مستوياتها ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى تراجع الطلب على النفط خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: أزمة 2004

لقد شهدت سنة 2004 ثورة في أسعار النفط إذ ارتفعت إلى 36 دولار للبرميل وتخطي حدود أل 50دولار أمريكي في الربع الأخير من سنة 2004 وذالك راجع لعدة أسباب أهمها :

1-الاضطرابات السياسية في فنزويلا والعراق ونيجيريا .

2- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها

3- ارتفاع الطلب على النفط مما أدى بدول الأوبك إلى رفع الإنتاج لتلبية هذا الطلب

ولقد انعكست صدمة 2004 على الدول المصدرة للنفط كما يلي:

- وفر ارتفاع النفط للدول المصدرة في هذه السنوات فرصة لتنويع اقتصادياتها والاستخدام الأمثل للموارد النفطية المرتفعة.

– ارتفعت العوائد النفطية بشكل كبير مما انعكس ذالك على تطور مستوى المعيشة للفرد

–تزايد حجم الفوائض المالية النفطية.

المطلب الثاني: أزمة 2008 و2014

في سنة 2008 وصل السعر إلى 92.7 دولار خلال الفصل الأول ثم ارتفع إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذالك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008.

حيث إن هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير المتغيرات التي تظهر على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها واهم هذه العوامل تتمثل في :[8]

1– الاضطرابات السياسية و الأمنية في الدول المنتجة للنفط:ذالك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث الاضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط والمعلوم أن هذه الأخيرة واستمرارها لها تأثير مستقبلي .

2– الكوارث الطبيعية خصوصا في خليج المكسيك :حيث تؤدي هذه الكوارث إلى أثار سلبية على المنشات النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار.

3– الطلب على النفط:ذالك إن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير التذبذب في الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية وينظر معظم المحللين الاقتصاديين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة.

4–المضاربة: وذالك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار للنفط على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة وقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشان تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار

[8] بوجمعة قويدري قويشح ,مرجع سبق ذكره,ص.89

في السلع الأساسية أهمها النفط كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط.

ثانيا:أزمة 2014

أولا تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2017

أن تطور الأسعار النفط خلال الفترة 2010-2017 يمكن تقسيمها إلى فترتين: فترة ارتفاع الأسعار 2010-2013 والفترة 2013-2017 والتي تعكس أزمة انهيار أسعار النفط .

1-ارتفاع أسعار النفط(2010-2013)

يعود تذبذب أسعار النفط في اغلب الأوقات خلال 2010 إلى العوامل المتعددة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ومنها ماهو خارج عن نطاق ذالك ومن أهمها:

- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في غالبية الدول المصنعة بعد الأزمة المالية لسنة 2008
- النزاعات الجو إستراتجية وبؤر التوتر في العالم لا سيما تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا,أفغانستان ,سوريا....)
- العلاقة الغير المستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية يوروا/دولار
- الاستراتجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة)
- خصائص نمط الاستهلاك الداخلي وكذا الطفرات الناتجة عن اكتشاف الطاقات غير التعاقدية.

2-انهيار أسعار النفط (2014-2016):

يعود سبب حدوث الأزمة إلى عدة عوامل نلخصها فيما يلي:

-تراجع معدلات الطلب العالمي:لا شك إن الطلب على النفط كان ضعيفا ارتباطا مع مستوى أداء منخفضة في اقتصاد العالم بصفة عامة وأوروبا خاصة وبنت التقارير منذ انخفاض الأسعار في 2014

ضعف الأداء في دول رئيسية مثل ألمانيا واليابان وخفضت منضمة التجارة العالمية من توقعاتها وكذالك الصندوق النقد الدولي بشان نمو الناتج العالمي .

– انحسار دور المنتج المرجح: نظرا إلى موقع أوبك كأكبر تجمع لمنتجي النفط في العالم فقد كانت جل التوقعات ترجح قيمها بتخفيض سقف إنتاجها للمحافظة على الأسعار عند مستويات مرتفعة لكن لقاء نوفمبر 2014 جاء بنتائج مغايرة حيث أبقت أوبك على مستويات الإنتاج دون تغير ورغم أن أوبك ليست هي المتسبب الوحيد في تخمة السوق النفطية إلا أن موقع المنظمة ودورها كضامن لاستقرار أسواق النفط جعل قرارها الأخير بمنزلة الشرارة لانطلاق التراجع في مرحلة تراجع جديدة .

– الزيادة الاستثنائية في إنتاج النفط من خارج الأوبك:في السنوات الأخيرة تزايدت طاقة الإنتاج للنفط من خارج الأوبك وتمثل الانطلاقة المفاجئة في إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية خلال السنوات الأخيرة حالة أخرى اجتمع فيها ارتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي لتحويل مورد كان يعد غير مجد اقتصاديا في الماضي الى مورد قابل للاستمرار من الناحية الاقتصادية فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة استثنائية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الغربية.[9]

[9] سعيد الله داود,**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2000-2008,**مجلة الباحث,العدد09,جامعة الجزائر3 ,2011

خلاصة الفصل الثاني :

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة خضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها ولعل هذا ما تلمحه خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات العالم.

وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في سلسلة تطورات أسعار النفط فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة والمصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح ألسعري وإعطاء ثرواتها النفطية عالية الجودة قيمتها الحقيقية وإنهاء عصر الاحتكار للشركات النفطية لحق التسعير دون احتساب مصالح هذه الدول التي تعتبر النفط مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

أن الأزمات التي شهدها تاريخ النفط قدمت صورة عن حالة الاستقرار فالآثار الايجابية لطفرات السبعينات أزاحتها أزمة 1986 والبحبوحة المالية التي تبنتها فوائض الألفية الجديدة هدمتها أزمة 2014 الأخيرة هذه المفارقات التي قدمها النفط أوضحت أن النعمة التي حضت بها الكثير من الدول أصبحت بمثابة لعنة على الاقتصاديات فوجه النفط الأخر يكشف على مدى سلبية الاعتماد عليه وكيف أصبحت الدول الريبعية رهينة الأزمات النفطية المختلفة وما تحمله من تقلبات للعوائد التي لم تنجح حتى ألان في تحقيق تنمية هذه الاقتصاديات.

مقدمة:

تختلف المنهجيات الاقتصادية المطبقة في دراسة العلاقة بين التغير في حجم الصادرات واهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف,أسعار النفط,والناتج الداخلي الخام) فبعض الدراسات تعتمد على البيانات المقطعية (cross–section)وبعضها يرتكز إلى السلاسل الزمنية (time series) ويستند البعض الأخر على البيانات المدمجة(panel data) وباعتبار أن هذا الموضوع يعتمد على السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري يمكن تطبيق عدة مناهج للتقدير كمنهج التكامل المشترك (Cointergation) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS) سنقوم بهذه الدراسة التطبيقية على مستويين:

- اختبارات تشخيصية للمتغيرات قبل وبعد إضافة الفروق واختبار منهجية التقدير لجوها نسن
- استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) المقدمة كل من Philipsو Hansen للخروج بتقدير امثل لانحدار التكامل المشترك.

المبحث الأول:الاختبارات التشخيصية للمتغيرات واختبار منهجية التقدير لجوهنسن

المطلب الأول:الاختبارات التشخيصية للمتغيرات

أولا:العلاقة بين التغير في حجم الصادرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية

انطلاقا من النظرية الاقتصادية و من الدراسات السابقة قمنا بصياغة علاقة خطية بين الصادرات كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المفسرة وتكون دالة الصادرات كالتالي:

$$X=f(\text{prix oil},\text{exch},\text{gdp}) \qquad (1)$$

بعد محاولات عديدة من اختيار أهم صيغة للنموذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية كما هو موضح:

LX=f(LP, LEXC, LGDP) (2)

وهذه قائمة متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الرمز الإحصائي	المتغير
LX	حجم الصادرات بعد إدخال اللوغاريتم
LP	أسعار النفط بعد إدخال اللوغاريتم
LEXC	أسعار الصرف بعد إدخال اللوغاريتم
LGDP	الناتج الداخلي الخام بعد إدخال اللوغاريتم

جدول رقم(4)يبين:قائمة متغيرات الدراسة والرمز الإحصائي الموافق لها

ثانيا:استقرارية السلاسل الزمنية

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار ADF والجدول التالي يوضح ذلك:

حيث اتضح من خلاله انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بان المتغيرات بها جذر الوحدة إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى الخلاصة أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى لكنها كلها متساوية في الفرق الأول ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN

المتغير	t-statistic prob	المستوى		الفرق الاول	
		قاطع	قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام
LX	عند درجة معنوية 0.05	-0.350	-3.341	-6.615	-7.002
		0.907	0.076	0.000	0.000
LP	عند درجة معنوية 0.05	-1.184	-1.879	-6.151	-6.080
		0.670	0.644	0.000	0.000
LEXC	عند درجة معنوية 0.05	-1.654	-0.574	-3.919	-4.072
		0.445	0.975	0.004	0.014
LGDP	عند درجة معنوية 0.05	-0.349	-0.916	-0.6003	-6.348
		0.907	0.943	0.000	0.000

جدول رقم(5) يبين:نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة في المستوى والفرق الاول

المطلب الثاني:اختبار Johnson

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار **Johnson**في إطار نموذج **VAR**لان هذه المنهجية تعتبر كحالة خاصة من النموذج لمتجه الانحدار الذاتي وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة **Engel-Granger** ذات المرحلتين) كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة لان مقدراتها اقل تحيزا وأكثر استقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار في المستوى.

ونظرا إلى أن كل السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينها على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير من خلال اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وباستخدام منهجية جوها نسن تم تحديد عدد متجهات التكامل باستخدام اختبارين إحصائيين وهما اختبار الأثر واختبار القيم العظمى .مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص السلسلة الزمنية.

أولا: فترة الإبطاء المثلى

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها معيار كل من . Hannan and Quinn .Schwarz .Akaikومعيار كل من Final prediction error.LR

فترة الإبطاء	LOGL	LR	FBE	AIC	SC	HQ
0	-1101.745	NA	5.61e+21	61.43026	61.60621	61.49167
1	-956.7168	249.7702	4.35e+18	54.26205	55.14178	54.56910
2	-880.4967	114.3301*	1.59e+17*	50.91649*	52.50000*	51.46918*

الجدول(6):بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى

:تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار *

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى هي 2

ثانيا:اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائيةالأثر*	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لاشيء	0.667131	70.60963	47.85613	0.0001
على الاكثر1	0.442033	31.00936	29.79707	0.0361
على الأكثر 2	0.242355	10.00496	15.49471	0.2804
على الاكثر3	0.000375	0.013515	3.841466	0.9073
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيمة المميزة العظمى**	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لاشيء	0.667131	39.60027	27.58434	0.0009
على الاكثر1	0.442033	21.00440	21.13162	0.0521
على الاكثر2	0.242355	9.991444	14.26460	0.2125
على الاكثر3	0.000375	0.013515	3.841466	0.9073

جدول رقم(7) يبين:نتائج اختبار التكامل المشترك لجوها نسن

بحيث تمثل:

*** يشير اختبار الأثرإلى وجودR=2 عند مستوى معنوية 0.05**

****يشير اختبار القيمة المميزة العظمى إلى وجود R=1 عند مستوى معنوية 0.05**

وفي هذه الحالة بتم تغليب نتائج اختبار الأثر أي انه يوجد تكاملين مشتركين على الأكثر

رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية0.05

مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الصادرات وأسعار النفط وسعر الصرف والناتج الداخلي الخام على الرغم من وجود اختلال في الفترة القصيرة المدى

المبحث الثاني:منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS)

صمم كل من Philipsو Hansen,(1990) و Philips و moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك (BUMو JEON,2005) وعرفت بنهج أل FMOLS,وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير .

وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول:تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

أولا:النتائج المقدرة المتحصل عليها من خلال استخدام طريقة (FMOLS)

الجدول رقم (8)يبين النتائج المتحصل عليها من خلال استخدام طريقة (FMOLS) .

المتغير التابع :X			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t	probe
LP	2.82E+10	5.199060	0.0000
LEXC	1.83E+10	5.748934	0.0000
LGDP	-9.04E+10	-137.3723	0.0000
C	2.27E+10	89.41996	0.0000
R^2=0.99			

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews8

يبين الجدول (8) نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير حجم الصادرات باستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية المستقلة التالية :الناتج الداخلي الخام ,أسعار النفط ,سعر الصرف) حيث نلاحظ ما يلي:

- تبين وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات وكل من أسعار النفط وأسعار الصرف وعلاقة عكسية بين حجم الصادرات والناتج الداخلي الخام .
- معنوية كل المتغيرات الاقتصادية
- معامل التحديد R^2 أكد أن 99% من التغيرات الكلية في حجم الصادرات يمكننا تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة(أسعار النفط, الناتج الداخلي الخام ,وأسعار الصرف)والباقي1%والباقي تعود إلى عوامل أخرى.

ثانيا:اختبار معيار عامل تضخم التباين VIF

اختبار معيار عامل تضخم التباين VIB

بما أن المتغيرات التفسيرية التي تحدد (X) هي كثيرة ففرضية وجود التعدد الخطي بينها واردة وهذا اخترنا اختبارVIB وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(9):يبين نتائجالمتحصل عليها من خلال اختبار الVIB

Table: TABLE14 Workfile: WDI ALG 2015::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

Variance Inflation Factors
Date: 05/19/19 Time: 10:45
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LP	2.94E+19	37.39025	1.296360
LEXC	1.01E+19	13.79911	1.376267
LGDP	4.33E+17	28.25733	1.077926
C	6.42E+20	65.40742	NA

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات eviews8

وبعد تطبيقه اتضح أن قيم هذا العامل اكبر من 10 وهذا دليل على غياب فرضية التعدد الخطي،

المطلب الثاني:الاختبارات التشخيصية للنموذج بعد استخدام (FMOLS)

أولا:اختبار وجودالارتباط الذاتي للأخطاء

جدول رقم(10): يبين نتائج اختبار وجود ارتباط بينالأخطاء

Table: TABLE17 Workfile: WDI ALG 2015::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

Correlogram of Residuals

Date: 05/22/19 Time: 13:16
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
7			1	-0.351	-0.351	4.9264	0.026
8			2	0.173	0.058	6.1671	0.046
9			3	0.026	0.119	6.1961	0.102
10			4	-0.032	0.002	6.2415	0.182
11			5	-0.047	-0.093	6.3391	0.275
12			6	-0.077	-0.141	6.6177	0.358
13			7	-0.142	-0.220	7.5896	0.370
14			8	-0.067	-0.181	7.8118	0.452
15			9	-0.076	-0.130	8.1109	0.523
16			10	-0.015	-0.056	8.1229	0.617
17			11	-0.007	-0.028	8.1255	0.702
18			12	0.021	-0.028	8.1499	0.773
19			13	0.006	-0.079	8.1518	0.834
20			14	0.018	-0.119	8.1716	0.880
21			15	0.025	-0.113	8.2134	0.915
22			16	0.082	-0.003	8.6728	0.926

من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

حيث توضح لنا من خلال الجدول انه ومن خلال تتبع وضع الأعمدة أن كل الأعمدة داخل مجال الثقة وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط بين الأخطاء

ثانيا :اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن السلسلة مستقرة وتتوزع توزيعا طبيعيا

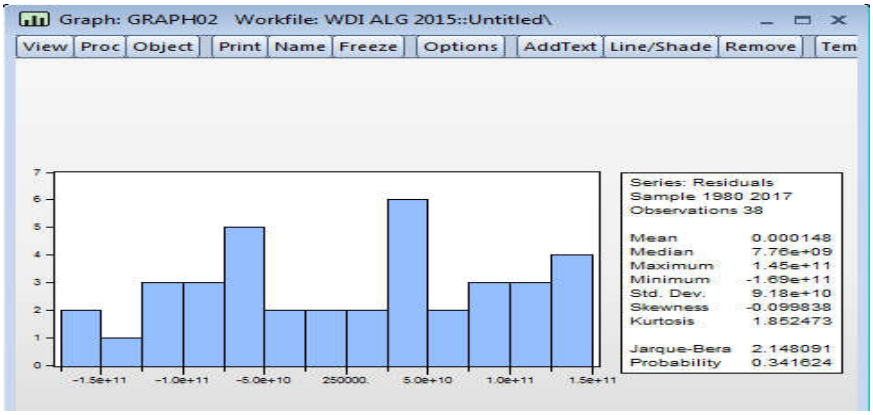

من إعداد الطلبة بالاعتماد عل مخرجات برنامج eviews8

خلاصة الفصل الثالث:

صمم كل من Philipsو Hansen,(1990) و Philips و moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك (BUMو JEON,2005) وعرفت بنهج أل FMOLS,وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير .

وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

وباستخدام هذه الطريقة توصلنا إلى أحسن نموذج من ناحية التقدير حيث أثبتت الاختبارات التشخيصية له معنوية المعالم وتوزيعها توزيعا طبيعيا وهذا انطلاقا من وجود علاقة تكاملية من الدرجة الأولى على المد الطويل كما أظهرت المعلمات وجود علاقة طردية بين الصادرات و أسعار الصرف وأسعار النفط وعلاقة عكسية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام.

الخاتمة العامة

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى تغير بنية الاقتصاد الكلي وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلى أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة البترول عليه بحيث يعتبر القطاع البترولي المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الغير بترولية.

وقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن إن تحدثها تقلبات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر وذلك بالاعتماد على تأثيرها على الناتج الخام وأسعار الصرف .

اختبار الفرضيات

كاختبار لصحة أو نفي الفرضيات التي كانت كمنطلق للدراسة توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن العوامل المحددة لأسعار النفط تتمثل في العرض والطلب فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية فكل من العرض والطلب يؤثران على أسعار النفط فقد كانت الأسعار تتحدد في ضل سيطرة الشركات العالمية الكبرى وفق نقطة أساس وحيدة تتمثل في خليج المكسيك ومع التطورات التي شاهدتها سوق النفط ودخول أطراف جديدة للسوق النفطية وظهور منظمة الأوبك أصبحت الأسعار تتحدد وفق الشركة النفطية ليتراجع دور منظمة الأوبك وتصبح الأسعار تتحدد وفق قوى العرض والطلب.
- بالنسبة للفرضية الثانية يمثل النفط الحصة الأكبر من حجم الصادرات الجزائرية وبالتالي فالإرادات المحصلة من هذه الصادرات تتعرض لنزول حاد أو ارتفاع ضخم وبالتالي أي صدمة نفطية يقابلها عجز أو فائض في مختلف توازنات الاقتصاد الجزائري, وهذا ما أثبتت الدراسة صحت هذه الفرضية من

خلال القيام بالتحليل الاقتصادي لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الداخلية والخارجية وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهن التغيرات الحاصلة في السوق البترولية.

- أما الفرضية الثالثة, يعد صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية استراتيجية غير فعالة في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر لذا وجب تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على المحروقات, فقد أثبتت صحة هذه لفرضية من خلال الدراسة بوجوب تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد في الصادرات على الريع النفطي بل يجب الاتجاه إلى الجوانب الزراعية والفلاحة والسياحة وتطوير المنتجات الصناعية.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة:

- عرفت أسعار النفط عدة تغيرات تميزت بالانخفاض ثم الارتفاع كان اغلب أسبابها ظروف سياسية أثرت على جوانب العرض والطلب لتشهد السوق النفطية عدة أزمات خانقة أهمها .1973.1986.1998.2008.2014
- إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للطاقة والإيرادات فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية باهتمام أكثر بالقطاعات البديلة..
- تتأثر الصادرات في الجزائر بالصدمات النفطية في الأسعار حيث وجدنا انه هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات وأسعار النفط حيث أصبح هنالك عدم استقرار نتيجة التقلبات المختلفة بين ارتفاع وانخفاض في أسعار النفط طول فترة الدراسة 1980-2017

الملحق الأول:

year	X	EXC	GDP	P
1980	2.6141E+10	3.83745	1.625E+11	28.64
1981	2.6219E+10	4.31580833	1.6737E+11	32.51
1982	2.8894E+10	4.59219167	1.7809E+11	32.38
1983	3.0685E+10	4.7888	1.877E+11	29.04
1984	3.2434E+10	4.983375	1.9822E+11	28.2
1985	3.3278E+10	5.0278	2.0555E+11	27.01
1986	3.3178E+10	4.70231667	2.0637E+11	13
1987	3.5168E+10	4.84974167	2.0493E+11	17.7
1988	3.5309E+10	5.91476667	2.0288E+11	14.2
1989	3.8134E+10	7.60855833	2.118E+11	17.3
1990	3.943E+10	8.95750833	2.135E+11	22.2
1991	3.9075E+10	18.472875	2.1094E+11	18.6
1992	4.0599E+10	21.836075	2.1473E+11	18.4
1993	3.9828E+10	23.3454067	2.1022E+11	16.3
1994	3.8474E+10	35.0585008	2.0833E+11	15.5
1995	4.0898E+10	47.6627267	2.1625E+11	16.9
1996	4.3965E+10	54.7489333	2.2511E+11	20.3
1997	4.6735E+10	57.70735	2.2759E+11	18.7
1998	4.7529E+10	58.7389583	2.392E+11	12.3
1999	5.0381E+10	66.573875	2.4685E+11	17.5
2000	5.3354E+10	75.2597917	2.5623E+11	27.6
2001	5.1913E+10	77.2150208	2.6392E+11	23.1
2002	5.4768E+10	79.6819	2.787E+11	24.3
2003	5.8712E+10	77.394975	2.9877E+11	28.2
2004	6.1119E+10	72.06065	3.1161E+11	36
2005	6.4847E+10	73.2763083	3.3E+11	50.6
2006	6.3291E+10	72.6466167	3.3561E+11	61
2007	6.2911E+10	69.2924	3.4702E+11	69.1
2008	6.3917E+10	64.5828	3.5535E+11	94.4
2009	6.1975E+10	72.6474167	3.6103E+11	61
2010	6.1975E+10	74.3859833	3.7403E+11	77.4
2011	6.0302E+10	72.9378833	3.8488E+11	107.5
2012	5.8011E+10	77.5359667	3.9796E+11	109.5
2013	5.4704E+10	79.3684	4.0911E+11	105.9
2014	5.4813E+10	80.5790167	4.2465E+11	96.2
2015	1.79E+12	100.46	3589.60652	49.5
2016	1.63E+12	109.47	3693.58403	47.16
2017	1.75E+12	110.96	3634.79349	43.12

1. من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

الملحق الثاني:

Date: 05/19/19 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X LP LEXC LGDP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.667131	70.60963	47.85613	0.0001
At most 1 *	0.442033	31.00936	29.79707	0.0361
At most 2	0.242355	10.00496	15.49471	0.2804
At most 3	0.000375	0.013515	3.841466	0.9073

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.667131	39.60027	27.58434	0.0009
At most 1	0.442033	21.00440	21.13162	0.0521
At most 2	0.242355	9.991444	14.26460	0.2125
At most 3	0.000375	0.013515	3.841466	0.9073

2. من إعداد الطلبة اختبار جوها نسن بالاعتماد على مخرجات برنامج eviwes8

الملحق الثالث:

Table: TABLE12 Workfile: WDI ALG 2015::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

	A	B	C	D	E
1	Dependent Variable: X				
2	Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
3	Date: 05/19/19 Time: 10:41				
4	Sample (adjusted): 1981 2017				
5	Included observations: 37 after adjustments				
6	Cointegrating equation deterministics: C				
7	Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth				
8	= 4.0000)				
9					
10	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
11					
12	LP	2.82E+10	5.42E+09	5.199060	0.0000
13	LEXC	1.83E+10	3.18E+09	5.748934	0.0000
14	LGDP	-9.04E+10	6.58E+08	-137.3723	0.0000
15	C	2.27E+12	2.53E+10	89.41996	0.0000
16					
17	R-squared	0.997747	Mean dependent var		1.83E+11
18	Adjusted R-squared	0.997542	S.D. dependent var		4.64E+11
19	S.E. of regression	2.30E+10	Sum squared resid		1.74E+22
20	Durbin-Watson stat	2.605506	Long-run variance		3.63E+20
21					

3. من إعداد الطلبة نتائج استخدام طريقة(FMOLS) بالاعتماد على مخرجات eviews8

الملحق الرابع:

Table: TABLE18 Workfile: WDI ALG 2015::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: X LP LEXC LGDP
Exogenous variables: C
Date: 05/29/19 Time: 00:11
Sample: 1980 2017
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	
0	-1101.745	NA	5.61e+21	61.43026	61.60621	6
1	-956.7168	249.7702	4.35e+18	54.26205	55.14178	5
2	-880.4967	114.3301*	1.59e+17*	50.91649*	52.50000*	5

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

4. من إعداد الطلبة لاختيار فترة الإبطاء المثلى بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

الملحق الخامس:

Table: TABLE14 Workfile: WDI ALG 2015::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

Variance Inflation Factors
Date: 05/19/19 Time: 10:45
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LP	2.94E+19	37.39025	1.296360
LEXC	1.01E+19	13.79911	1.376267
LGDP	4.33E+17	28.25733	1.077926
C	6.42E+20	65.40742	NA

5. من إعداد الطلبة نتائج اختبار معيار عامل تضخم التباين **VIF** بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

6. الملحق السادس:

Table: TABLE17 Workfile: WDI ALG 2015::Untitled\

View | Proc | Object | Print | Name | Edit+/- | CellFmt | Grid+/- | Title | Comments+/-

Correlogram of Residuals

Date: 05/22/19 Time: 13:16
Sample: 1980 2017
Included observations: 37

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1			-0.351	-0.351	4.9264	0.026
2			0.173	0.058	6.1671	0.046
3			0.026	0.119	6.1961	0.102
4			-0.032	0.002	6.2415	0.182
5			-0.047	-0.093	6.3391	0.275
6			-0.077	-0.141	6.6177	0.358
7			-0.142	-0.220	7.5896	0.370
8			-0.067	-0.181	7.8118	0.452
9			-0.076	-0.130	8.1109	0.523
10			-0.015	-0.056	8.1229	0.617
11			-0.007	-0.028	8.1255	0.702
12			0.021	-0.028	8.1499	0.773
13			0.006	-0.079	8.1518	0.834
14			0.018	-0.119	8.1716	0.880
15			0.025	-0.113	8.2134	0.915
16			0.082	-0.003	8.6728	0.926

من إعداد الطلبة نتائج اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

الملحق السابع:

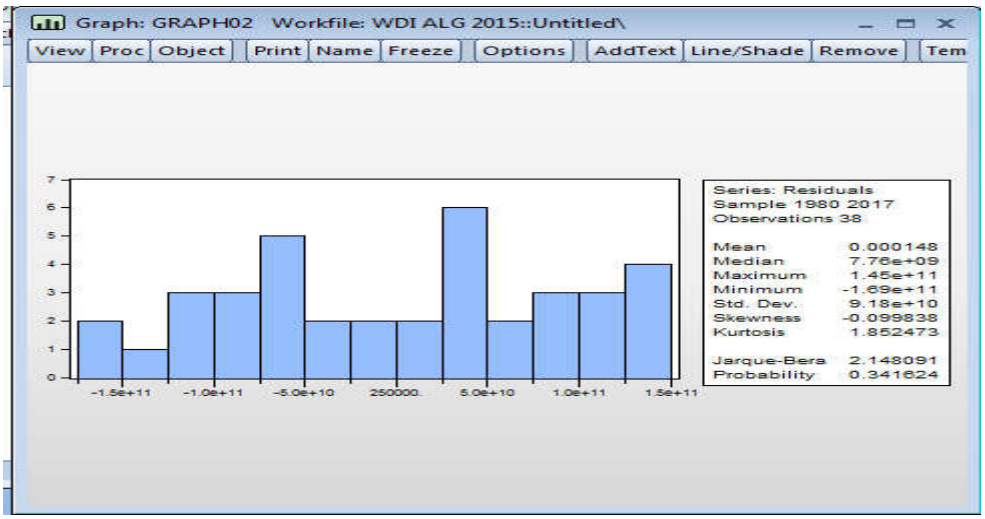

من إعداد الطلبة نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews8

قائمة المراجع

الكتب:

1. حمد بن محمد آل الشيخ'**اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**,الرياض,دار مكتبة الملك فهد الوطنية,2007
2. ببواري حسني, **البترول: أهميته مخاطره وتحدياته**, العراق, دارتا ريس,2006
3. حسين عبد الله, **مستقبل النفط العربي**, بيروت, مركز الدراسات الوحدة العربية, 2006
4. أمال رحمان, **النفط والتنمية المستدامة**, أبحاث اقتصادية وإدارية,2008
5. صديق محمد عفيفي, **تسويق البترول**, مكتبة عين الشمس,القاهرة,2003

المذكرات والأطروحات

1. بوجمعة قويدري قويشح, **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**,مذكرة ماجيستر , جامعة الشلف, 2008-2009.
2. أميرة إدريس, **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية , دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2014** , أطروحة دكتوراه , جامعة تلمسان,2015-2016
3. إبراهيم بالقلة, **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**,أطروحة دكتوراه,جامعة الشلف,2014-2015.
4. داود سعد الله,**الأزمات الاقتصادية والسياسات المالية في الجزائر**:دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية,الجزائر,دار هومه,2013.
5. هناء مغزلي, **انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر(2010-2016)**,مذكرة ماستر, تخصص مالية, علوم التسيير, المركز الجامعي عبد الحفيظ وبصوف,ميلة,2016.
6. العمري علي,دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006), مذكرة ماجيستر, كلية العلوم الاقتصادية, اقتصاد كمي, جامعة الجزائر,2008.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(1)	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-1985 الوحدة (دولار/برميل).	14-13
الجدول رقم(2)	تطور الأسعار خلال الفترة 1986-1999 الوحدة الدولار/البرميل.	18-17
الجدول رقم(3)	تطور الأسعار خلال الفترة 1999-2017 الوحدة الدولار/البرميل.	22-21
الجدول رقم(4)	قائمة متغيرات الدراسة والرمز الإحصائي الموافق لها	28
الجدول رقم(5)	نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة في المستوى والفرق الأول	29
الجدول رقم(6)	معاير لاختيار فترة الإبطاء المثلى	30
الجدول رقم(7)	اختبار التكامل المشترك لجوها نسن	30
الجدول رقم(8)	نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS	32
الجدول رقم(9)	اختبار معيار عامل تضخم التباين VIB	33
الجدول رقم(10)	نتائج اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء	34
الشكل رقم(1)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	34

الفهرس	
العنوان	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
المقدمة العامة	أ- ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار وأسواق النفط	
المبحث الأول:مدخل لأسعار النفط	1
المطلب الأول:النفط ومراحل تطور أسعاره	2
أولا:النفط وخصائصه	3
ثانيا:مراحل تطور أسعار النفط	4
المطلب الثاني:محددات أسعار النفط	5
أولا:الطلب العالمي على النفط	6
ثانيا:العرض العالمي من النفط	7
المطلب الثالث:الأسواق العالمية للنفط	8
أولا:الأسواق النفطية العالمية وتطورها التاريخي	9
ثانيا:أنواعالأسواق العالمية النفطية	10
المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على دول العالم	11
المطلب الاول:انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للنفط	12
أولا:الدول المصدرة للنفط	13
ثانيا: الدول المستوردة للنفط	14
المطلب الثاني:علاقة العوائد النفطية بالتنمية في الدول	15
أولا: على الجانب الاقتصادي	16
ثانيا: على الجانب الاجتماعي	17
خاتمة الفصل الأول	18
الفصل الثاني:الصدمات النفطية للفترة 1980-2017	
المبحث الأول :الفترة من 1970-1985	
لمطلب الأول: الأزمة النفطية الأولى **1973**	19

أولا : تطور اسعار النفط خلال الفترة 1970-1985	20
ثانيا: أزمة 1973-1974	21
المطلب الثاني: أزمة 1979	22
المبحث الثاني: الفترة من 1986-1999	
المطلب الاول: أزمة 1986	23
اولا: تطور الاسعار خلال الفترة 1986-1999	24
ثانيا:أزمة 1986	25
المطلب الثاني: ازمة الخليج 1991 و أزمة 1998	26
اولا: أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991	27
ثانيا: الازمة الاسيوية 1998	28
المبحث الثالث: الفترة من 2000-2017	
المطلب الأول:أزمة 2004	29
أولا:تطور أسعار النفط خلال فترة 2000-2017	30
ثانيا:أزمة 2004	31
المطلب الثاني:أزمة 2008و2014	32
أولا:أزمة 2008	33
ثانيا:أزمة 2014	34
الفصل الثالث:انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر دراسة تطبيقية فترة الدراسة 1980-2017	
المبحث الأول:الاختبارات التشخيصية للمتغيرات واختبار منهجية التقدير لجوها نسن	35
المطلب الأول:الاختيارات التشخيصية للمتغيرات	36
اولا:العلاقة بين التغير في حجم الصادرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية	37
ثانيا:استقرارية السلاسل الزمنية	38
المطلب الثاني:اختبار جوها نسن	39
أولا:فترة الإبطاء المثلى	40

ثانيا:التكامل المشترك لجوها نسن	41
المبحث الثاني:منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)	42
المطلب الأول:تقدير المعلمات باستخدام (FMOLS)	43
أولا:النتائج المقدرة المحصل عليها من خلال طريقة (FMOLS)	44
ثانيا:اختبار معيار عامل تضخم التباين VIF	45
المطلب الثاني:الاختبارات التشخيصية للنموذج بعد استخدام (FMOLS)	50
أولا:اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء	51
ثانيا:التوزيع الطبيعي للبواقي	52
الخاتمة	53
قائمة المراجع	54
قائمة الجداول والاشكال	55
الملاحق	56

الملخص:

صمم كل من Philips و Hansen,(1990) و Philips و moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM و JEON,2005) وعرفت بنهج أل FMOLS,وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير .

وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

وباستخدام هذه الطريقة توصلنا إلى أحسن نموذج من ناحية التقدير حيث أثبتت الاختبارات التشخيصية له معنوية المعالم وتوزيعها توزيعا طبيعيا وهذا انطلاقا من وجود علاقة تكاملية من الدرجة الأولى على المد الطويل كما أظهرت المعلمات وجود علاقة طردية بين الصادرات و أسعار الصرف وأسعار النفط وعلاقة عكسية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: النفط، الصادرات، طريقة المربعات الصغرى والمصححة كليا FMOLS.

Summary:

Philips, Hansen (1990), Philips and Moon (1990) designed a better way than the normal lower squares method to produce an optimal estimate of the combined integration gradients (BUM and JEON, 2005). This method is characterized by its ability to solve the problem of self- This method is to select the estimated transaction values from some pseudo-values using the first estimation method (OLS) and the aim of using this method is to obtain the highest estimation efficiency.

This method is appropriate and provides better results, especially with large samples. This method also requires estimations to achieve the requirement of common integration between the variables of the study.

Using this method, we obtained the best model in terms of estimation, where the diagnostic tests showed the significance of the parameters and their natural distribution, based on the existence of a complementary relationship of the first class on the long run

The parameters also showed a positive relationship between exports, exchange rates and oil prices, and an inverse relationship between exports and raw domestic output.

Keywords: oil, exports, the method of the least squares and fully corrected FMOLS.